



# خطة لبنان للإستجابة للأزمة ٢٠١٦ - ٢٠١٥





# ملخص تنفيذي

## إختبار لإستقرار لبنان

بعد أربع سنوات من الإستضافة الكريمة لعائلات النازحين السوريين جراء الأزمة في بلادهم، يواجه لبنان اليوم بحكومته ومجتمعاته إختباراً صعباً لإستقراره.

بلغ التأثير الإقتصادي والإجتماعي للأزمة على لبنان أفاق جديدة في العام ٢٠١٤. استمرّ التدفق الهائل للاجئين من سوريا إلى الأراضي اللبنانية وتشير سجلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد السوريين المسجلين لديها سيصل إلى ١,٢ مليون لاجئ بحلول نهاية العام؛ هذا عدا عن الكثير غيرهم المتواجدين على الأراضي اللبنانية وإنما من دون تسجيل. ونتيجة لهذا الأمر، شهد عدد الأشخاص المقيمين في لبنان إرتفاعاً حاداً بنسبة لا تقلّ عن ٣٠ في المئة منذ مارس/آذار ٢٠١١ حتى أن تقديرات الحكومة تشير إلى وجود نحو ١,٥ مليون شخص إضافي في بلد لا يضمّ سوى ٤ ملايين لبناني. كما ارتفع عدد الفقراء حالياً في لبنان بحوالي الثلثين منذ عام ٢٠١١ وتضاعفت معدلات البطالة. ويعتبر الأطفال والشباب الأكثر تأثراً بعد أربع سنوات من المحنة الإقتصادية والوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية. وأصبحت خدمات الصحة العامة والتربية والبنى التحتية منهكة كما أن نحو ثلث القوى العاملة من الشباب في لبنان غير قادرة على إيجاد فرص عمل. وبالنسبة للعديد من المجتمعات الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً ومن ضمنها العائلات السورية النازحة واللاجئين الفلسطينيين منذ مدة طويلة في لبنان، تتسم الحياة اليومية بشكل متزايد بالفقر والديون، وتراجع عدد وجبات الطعام، وارتفاع كميات النفايات ومستوى التلوث، وطوابير طويلة في مراكز الرعاية الصحية، وقاعات مدرسية مكتظة، وتفشي الأمراض، وتراجع جودة المياه وتزايد المنافسة في سوق العمل.

ومع بروز تحديات جديدة بعد سنوات من النقص المزمن في الإستثمار، تصرّ العائلات اللبنانية على تلبية إحتياجاتها فوراً شأنها شأن اللاجئين السوريين بحكم الأمر الواقع. كما تتزايد المخاوف الأمنية مما يؤثر على جميع الأشخاص الضعفاء. وحصلت إشتباكات بين المجموعات المتطرفة المسلحة الآتية من سوريا إلى لبنان والجيش اللبناني في عام ٢٠١٤ مما أدى إلى نزوح المجتمعات. ويعمل القادة اللبنانيون بشكل فعّال ومتزايد على تخفيف التوترات على الرغم من الحمل الثقيل على المؤسسات العامة والمجتمعات الضعيفة التي تعتمد عليها.

موقف الحكومة اللبنانية هو أن إعادة اللاجئين بحكم الأمر الواقع من سوريا هو الحلّ الدائم الأفضل للأزمة مع الإلتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية والإعتراف بأن ظروف العودة الآمنة ستتوافر على إثر التوصل إلى حلّ سياسي للأزمة في سوريا. وانطلاقاً من هذه الفرضية، وفي خضم التحديات الإقتصادية والديموغرافية والأمنية التي تواجه لبنان بسبب الأزمة في سوريا، تبنت الحكومة اللبنانية ورقة سياسة في أكتوبر/تشرين الأول تحدد ثلاث أولويات لإدارة أزمة النزوح وهي : ١- تقليص عدد الأشخاص المسجلين في لبنان كلاجئين من سوريا لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ٢- معالجة المخاوف الأمنية المتزايدة في البلاد وعلى مستوى البلديات؛ ٣- مشاركة العبء الإقتصادي من خلال توسيع الإستجابة الإنسانية بحيث تشمل مقارنة تنمية ومؤسسية منظّمة تعود بالفائدة على المؤسسات والمجتمعات والبنى التحتية في لبنان. كما شجعت الورقة دولاً أخرى على تقديم المزيد من فرص إعادة التوطين والقبول الإنساني للاجئين بحكم الأمر الواقع من سوريا. وشدّدت الورقة على جهوزية الحكومة للعمل مع المجتمع الدولي من أجل إنجاز هذه الحلول.

الأرقام الأساسية  
كانون الأول ٢٠١٥  
(توقعات)

٥,٩ مليون شخص: العدد التقريبي

للسكان الذين يعيشون حالياً في لبنان

٣,٣ مليون شخص: العدد التقريبي

للأشخاص المحتاجين



٢,٩ مليون شخص: عدد

الأشخاص المستهدفين لتقديم الخدمات  
والإنتعاش الإقتصادي والخدمات المجتمعية

٢,٢ مليون شخص: عدد الأشخاص

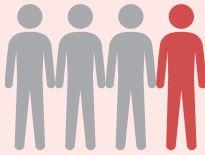
المستهدفين للحماية والمساعدة المباشرة

الفئات الأساسية للسكان الضعفاء:

١,٥ مليون  
لاجئ سوري  
بحكم الأمر  
الواقع

١,٥ مليون  
لبناني  
ضعيف

٣١٣.٠٠٠  
لاجئ فلسطيني



شخص واحد من بين كل أربعة أشخاص نازح

٧,٥ مليار دولار أميركي هي قيمة  
الخسائر الإقتصادية الناجمة عن الأزمة وفقاً  
لتقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة لعام

(٢٠١٣)

٢,١٤ مليار دولار أميركي هو

التمويل المطلوب لخطة لبنان للإستجابة للأزمة

## خطة لبنان للاستجابة للأزمة: الانتقال إلى إستراتيجية متكاملة على الصعيد الإنساني وتثبيت الإستقرار

تصف خطة لبنان للاستجابة للأزمة سبل تعاون الحكومة اللبنانية وشركائها من أجل تعزيز الإستقرار خلال هذه الأزمة وتوفير الحماية في الوقت نفسه لسكان لبنان الأكثر ضعفاً ومن ضمنهم اللاجئين بحكم الأمر الواقع. وباعتبارها الشق المتعلق بلبنان في خطة الإستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، لعامي ٢٠١٥-٢٠١٦، فهي تمثل الإلتزام الدولي و الإلتزام الحكومة اللبنانية بتسريع الإستراتيجيات والتمويل للتخفيف من تأثير الأزمة على إستقرار لبنان. إن تثبيت الإستقرار في سياق خطة لبنان للإستجابة للأزمة، هو مرادف لتعزيز القدرات الوطنية لمعالجة الفقر والتوترات الإجتماعية على المدى الطويل وتلبية الحاجات الإنسانية في الوقت نفسه.

### صُممت خطة لبنان للإستجابة للأزمة من أجل:

١. تأمين المساعدة الإنسانية والحماية للأكثر ضعفاً بين النازحين من سوريا واللبنانيين الأكثر فقراً
٢. تعزيز قدرة أنظمة تقديم الخدمات الوطنية والمحلية من أجل ضمان توسيع الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية وتحسين جودتها
٣. تعزيز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والبيئي والمؤسسي في لبنان مع التأكيد على منح الفرص للشباب الفقراء لمواجهة خطر إنزلاقهم إلى التطرف. وقد رحبت مجموعة الدعم الدولي للبنان خلال مؤتمرها في برلين في تشرين الأول ٢٠١٤ بالتوجه الإستراتيجي لهذه الخطة.

٧٧ منظمة  
محلية ودولية

التمويل المطلوب: ٢,١٤ مليار دولار أميركي  
٧٢٤ مليون دولار أميركي مخصصة حصراً  
لبرنامج تثبيت الإستقرار  
١,٩ مليار دولار أميركي مطلوبة كتمويل جديد

دعم الخدمات والاقتصادات  
والمؤسسات  
١,٩٠ مليون لبناني ضعيف  
١,٣٠ مليون لاجئ سوري  
بحكم الأمر الواقع  
٢٥٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني

المساعدة الإنسانية والحماية  
١,٥ مليون لاجئ سوري بحكم  
الأمر الواقع  
أكثر من ٣٣٦,٠٠٠ لبناني من  
الأكثر فقراً  
٣١٥,٠٠٠ لاجئ فلسطيني  
٥٠,٠٠٠ لبناني عائد من سوريا

تشجع خطة لبنان للإستجابة للأزمة على تبني أولويات تحقيق الإستقرار كما عيّرت عنها الحكومة اللبنانية وتشدد على دور الحكومة في قيادة الإستجابة من خلال وزارة الشؤون الإجتماعية تحت إشراف خلية الأزمة. إلى ذلك، ستسعى هذه الخطة إلى البناء على الإستثمارات الدولية الأخرى وإستكمالها لتعزيز النظم والمجتمعات. وتضم برامج الخطة الإستراتيجيات الوطنية الأساسية مثل إستراتيجية "وصول جميع الأطفال إلى التعليم (RACE)" فضلاً عن المبادرات الدولية بقيادة الحكومة ومن ضمنها إستراتيجية "لا للجيل الضائع".

### تنفيذ خطة لبنان للإستجابة للأزمة والجدول الزمني

ستقدم خطة لبنان للإستجابة للأزمة برامج متكاملة تضمن التعزيز المتبادل على الصعيد الإنساني وتثبيت الإستقرار. وتهدف هذه الخطة إلى تزويد الإستجابة الوطنية بالنظم اللازمة والتحليل من أجل المساعدة في تحديد الأولويات وتحقيقها بفعالية أكبر على المستوى الوطني والبلديات. كما أنها تدعم الحكومة لتنسيق المساعدة المقّدمة من خلال آليات وطنية ودولية وهذا ما يشكل عاملاً أساسياً لتحسين القيمة مقابل المال بعد أربع سنوات من الأزمة وفي ظل تخطي الحاجات بشكل كبير الموارد المتاحة.

سيتم تطبيق الخطة على مرحلتين لتمكين الشركاء الذين يبذلون الجهود الإنسانية ويعملون من أجل تحقيق الإستقرار من تحسين برامجهم أثناء تلبية الحاجات. خلال المرحلة الأولى أي لغاية منتصف العام ٢٠١٥ وفي مقابل برامج المساعدات المستمرة، ستسعى خطة لبنان للإستجابة للأزمة إلى تشجيع ثلاث مبادرات لتنسيق المساعدات داعمة للحكومة:

١. تعزيز أدوات وأنظمة تنسيق المساعدة لدعم التخطيط الوطني؛
٢. إنشاء منصة تحليل مشتركة للحاجات تربط الحكومة وشركائها والمؤسسات اللبنانية؛
٣. تحديد الشراكات والأنظمة لتحسين التنفيذ؛

ستنتقل المرحلة الثانية بعد مشاورات منتصف العام مع الحكومة لإدراج هذه المبادرات الثلاث في الاستجابة.

### مجالات الإستجابة الثلاث لخطة لبنان للإستجابة للأزمة:

تقترح خطة لبنان للإستجابة للأزمة خطة تمويل بقيمة ٢,١٤ مليار دولار أميركي لـ: ١- توفير مساعدة إنسانية مباشرة إلى ٢,٢ مليون شخص من الفئات الأكثر ضعفاً ذات الحاجات الحادة، وبشكل أساسي اللاجئين بحكم الأمر الواقع من سوريا ٢- الإستثمار في الخدمات والإقتصادات والمؤسسات التي تصل إلى ٢,٩ مليون شخص في المناطق الأكثر فقراً.

كما تُلزم جميع المنظمات المشاركة بدعم مؤسسات الحوكمة في لبنان وتعزيز تنسيق المساعدة، وزيادة فعالية الكلفة وتحسين آليات الإستهداف. وتستهدف خطة لبنان للإستجابة للأزمة الإحتياجات ذات الأولوية للأكثر ضعفاً على صعيد الأفراد والأسر، والإحتياجات ذات الأولوية للمواقع المعرضة للخطر التي تواجه حالات توتر شديد مزمنة ومرتبطة بالأزمة على مستوى الخدمات والإقتصادات المحلية والحاجات ذات الأولوية للمؤسسات الوطنية والإجتماعية المنهكة بفعل متطلبات الأزمة.

## المجالات الثلاث للاستجابة هي:

**الأولوية الاستراتيجية الأولى: تأمين المساعدات الإنسانية والحماية للمجتمعات الأكثر فقراً من بين النازحين من سوريا واللبنانيين الأشد فقراً**

ستندعم هذه الإستجابة نظم لبنان الوطنية والمجتمع المدني في بناء الشراكة مع المنظمات الدولية من أجل تأمين:

- (١) المساعدات الأساسية للمجتمعات الأكثر تضرراً وغير القادرة على تلبية حاجاتها المادية؛
- (٢) المساعدات الغذائية للأكثر فقراً من بين العائلات السورية النازحة فضلاً عن المساعدة من خلال البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً في لبنان؛
- (٣) مساعدات السكن تحديداً للقاطنين في مساكن غير لائقة؛
- (٤) المساعدة في تأمين الحماية من خلال دعم القدرات المحلية في تسجيل السوريين ووضع بياناتهم مما يسمح بتنظيم وجودهم. كما ستتم تلبية بعض الاحتياجات الإنسانية المحددة للبنانيين العائدين من سوريا وللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا. أما الشركاء الأساسيين في هذه الإستجابة فهم وزارة الشؤون الإجتماعية (ومن ضمنها البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقراً في لبنان) بمثابة المنسق وتعمل مع وزارة الداخلية والبلديات والأمن العام والمؤسسات الأخرى المعنية.

**الأولوية الاستراتيجية الثانية: تعزيز قدرات النظم الوطنية والمحلية لتوسيع النفاذ الى الخدمات العامة وضمان نوعيتها**

ستندعم هذه الإستجابة الاستراتيجيات الأساسية للحكومة لتعزيز نظم تأمين الخدمات في المجتمعات اللبنانية الأكثر ضعفاً وتوسيع الإستثمارات المحلية من أجل التقليل من استراتيجيات التكيف غير المستدامة. سوف "تجمع" هذه الإستجابة الموارد لتوفير الخدمات حيث أمكن:

- (١) تحسين البنية التحتية وإعادة تأهيل المرافق الضعيفة في المناطق المعرضة للخطر؛
- (٢) تدريب العاملين في الخطوط الأمامية في مجال توفير الخدمات والعاملين في المجال الاجتماعي؛
- (٣) التأمين المستمر للتعليم الأساسي والمستلزمات الصحية والمياه والصرف الصحي لتغطية الحاجات الإضافية؛
- (٤) دعم تكاليف الرعاية الصحية والتعليم المرتبطة بالأزمة (الرعاية الصحية في المستشفيات وساعات التعليم الإضافية)؛
- (٥) المساعدة في سد الثغرات الأساسية في توفير الخدمات؛
- (٦) تعزيز القدرات المحلية وقدرات البلديات على تطوير السياسات وإدارة الموارد والمعلومات والتخطيط التشاركي وعمليات الإنفاق.

كما تشمل الإستجابة التنسيق الفعال مع القطاع الخاص ومساعدة الحكومة في إستكشاف كيفية إستخدام التحويلات المالية لتحسين الخدمات. أما الاستراتيجيات الحكومية الأساسية والشركاء في قيادة هذه الخطة فتشمل: خريطة طريق أولويات التدخل لتثبيت الإستقرار في لبنان ٢٠١٣ ومشاريعها المحدثة، ووزارة الداخلية والبلديات، واستراتيجية RACE ٢٠١٦-٢٠١٤ (وزارة التربية والتعليم العالي)، واستراتيجية قطاع المياه (وزارة الطاقة والمياه)، والخطة الوطنية الجديدة لحماية الأطفال والنساء في لبنان (وزارة الشؤون الاجتماعية)، ومشروع دعم النظام الصحي في لبنان ٢٠١٤ (وزارة الصحة)، ولا للجيل الضائع ٢٠١٤، وغيرها من الاستراتيجيات الحكومية.

**الأولوية الاستراتيجية الثالثة: تدعيم الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والبيئي والمؤسساتي في لبنان من خلال (أ) توسيع نطاق الفرص الإقتصادية وسبل العيش مما يعود بالفائدة على الإقتصاد المحلي والمجتمعات الأكثر ضعفاً: (ب) تعزيز تدابير بناء الثقة داخل وعبر المؤسسات والمجتمعات من أجل تعزيز قدرات لبنان.**

تشمل هذه الإستجابة:

- (١) خلق فرص عمل سريعاً للعاطلين عن العمل ممن هم الأكثر ضعفاً، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمزارعين مما يساعد في تحقيق الإستقرار في العلاقات بين أفراد المجتمع، خصوصاً الشباب؛
  - (٢) دعم الإصلاح الإقتصادي لتحفيز القطاع الخاص، وتحسين القوانين وبناء المهارات المهنية للشباب والمراهقين؛
  - (٣) توسيع مبادرات التنمية المجتمعية التشاركية مما يوفر مساحات للحوار؛
  - (٤) برامج تحسين الأحياء لاستعادة المساحات العامة المتضررة في المناطق التي تعاني من التكتيف الحضري؛
  - (٥) تشجيع ممارسات الإدارة المستدامة الزراعية والحيوانية واستراتيجيات تشجيع المشاريع الإقتصادية المحلية؛
  - (٦) تعزيز القدرات الحكومية لوضع سياسات وطنية ومحلية تشاركية خاصة بالشباب، وتحسين إدارة الكوارث والأزمات.
- أما الشركاء الرئيسيين في الحكومة فهم: مكتب رئيس الوزراء من خلال خريطة طريق أولويات التدخل لتثبيت الإستقرار ٢٠١٣ في لبنان ومشاريعها المحدثة، وزارة الشؤون الاجتماعية، مجلس الإنماء والإعمار و صندوق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ووزارة الداخلية والبلديات والوزارات الرئيسية المعنية بسوق العمل والبيئة والشباب.